

هولودومور غزة

جميع أصدقائي في غزة يروون القصة ذاتها، الأسواق فارغة، ولا يوجد طعام متاح على الإطلاق. حتى بالنسبة لمن يملكون المال.

المجاعة في غزة: كارثة من صنع الإنسان

ما يعيشه الناس في غزة الآن ليس أزمة إنسانية، بل كارثة مصطنعة. ليس مجرد جوع، بل مجاعة مُسلحة. تقرير برنامج الأغذية العالمي (WFP) يفيد بأن 100% من سكان غزة البالغ عددهم 2.1 مليون نسمة يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع 495,000 يعانون من جوع كارثي اعتبارًا من يوليو 2025. الحقيقة وراء هذه الأرقام هي أن الجميع في غزة يتضورون جوعًا في هذه المرحلة. الناس هزلوا بالفعل منذ 21 شهرًا مضت. فقد العديد من البالغين 50% من وزنهم، والأطفال الذين يحتاج جسمهم النامي إلى إمدادات مستمرة من الطاقة والبروتين والعناصر الغذائية الأخرى بالكاد يمكن التعرف عليهم كبشر. أذرعهم وأرجلهم هيكلية، غالبًا ما تكون نحيفة كالأغصان، مع القليل من العضلات أو الدهون والعظام الهشة. أجسادهم هزيلة، وتظهر أضرعهم بشكل حاد تحت الجلد المشدود. رؤوسهم تبدو كبيرة بشكل غير متناسب، مع وجوه مجوفة - عيون غائرة بعمق في تجاويفها، وعظام الخد بارزة، وذقونهم غير مكتملة النمو، تفتقر إلى كثافة العظام أو العضلات أو الدهون.

الحصار الشامل الذي فرضته إسرائيل على غزة، بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع إسرائيل كاتس، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش منذ 2 مارس 2025، قد رفع هذا الرعب إلى مستوى جديد. لم يُسمح بدخول أي مساعدات إنسانية، ولا طعام، ولا أدوية لتصل إلى مليوني شخص يعيشون في القطاع منذ 141 يومًا الآن. التوقع الأخير بوصول مساعدات - أثارته صفقة سرية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل - دفع التجار إلى إطلاق آخر احتياطاتهم. لكن المساعدات لم تصل أبدًا. أفرغت الرفوف بين عشية وضحاها، واستولت المجاعة. لا يوجد طعام متاح في الأسواق، حتى بالنسبة لمن جمعوا أموالاً من حملات التبرع الناجحة. لا يوجد دقيق، ولا عدس، ولا خضروات، ولا حليب أطفال. الناس ينهارون حرفيًا في الشوارع من الجوع. المستشفيات المتبقية لا تستطيع التعامل مع تدفق المرضى الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، وليس لديها طعام ولا تغذية وريدية كاملة (TPN) لعلاجهم. حتى الأطباء والممرضات يتضورون جوعًا في هذه المرحلة - لكنهم يستمرون في العمل، طالما استطاعوا.

على عكس الحصار التاريخي مثل حصار ستالينغراد، تسيطر إسرائيل على جميع الحدود والمعابر. لا يوجد تهريب ولا مخرج للناس في غزة. مليوناً شخص يُجاعون حتى الموت أمام أنظار العالم. هذا ليس دفاعًا عن النفس، بل حملة إبادة، تُنفذ بنية باردة ومدروسة وبمواطأة معظم الحكومات والوسائل الإعلامية الغربية.

الانتهاكات القانونية: الإبادة الجماعية بموجب القانون الدولي

أفعال إسرائيل هي انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي (IHL). المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف تحظر الهجمات على الأشياء الأساسية لبقاء المدنيين - الطعام، الماء، الأراضي الزراعية. دمرت إسرائيل الأراضي الزراعية في غزة، وحظرت على الناس الصيد أو حتى السباحة تحت طائلة الموت، ودمرت كل من البنية التحتية للمياه العذبة والصرف

الصحي بما في ذلك الأنابيب ومحطات التحلية. المادة 7 من نظام روما الأساسي تصنف "الإبادة" كالتسبب العمدي في الموت بحرمان الناس من الطعام والدواء. المادة الثانية (ج) من اتفاقية الإبادة الجماعية تعرف "فرض ظروف حياة مدروسة لإحداث الدمار الجسدي" على أنها إبادة جماعية. حصار إسرائيل يستوفي كلا المعيارين.

محكمة العدل الدولية (ICJ)، أعلى محكمة في العالم، تناولت هذه الأزمة مباشرة. في قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل، أصدرت المحكمة تدابير مؤقتة في 26 يناير 2024، تم تعديلها في 28 مارس و24 مايو 2024، تأمر إسرائيل بما يلي:

1. منع أعمال الإبادة الجماعية: اتخاذ جميع التدابير لمنع الأعمال بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، بما في ذلك القتل، إحدات ضرر جسدي أو نفسي خطير، فرض ظروف حياة مدمرة، أو منع الولادات بين الفلسطينيين في غزة.
2. ضمان الامتثال العسكري: التأكد من أن جيشها لا يرتكب أعمال إبادة جماعية.
3. معاقبة التحريض: منع ومعاقبة التحريض العلني على الإبادة الجماعية.
4. السماح بالمساعدات الإنسانية: تمكين توفير المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية دون عوائق.
5. الحفاظ على الأدلة: منع تدمير الأدلة وضمان حفظها المتعلقة باتهامات الإبادة الجماعية.
6. تقرير الامتثال: تقديم تقرير في غضون شهر واحد عن التدابير المتخذة للامتثال.
7. وقف هجوم رفح: وقف هجومها العسكري في رفح فوراً الذي قد يؤدي إلى ظروف تتسبب في الدمار الجسدي للفلسطينيين.

تجاهلت إسرائيل هذه الأوامر الملزمة قانوناً. تظل 116,000 طن متري من مساعدات الطعام التابعة لبرنامج الأغذية العالمي محظورة، واحتلت رفح منذ مايو 2024، مما أدى إلى إغلاق المعبر الحدودي الوحيد الذي لم يكن تحت سيطرة إسرائيل سابقاً. مجاعة غزة ليست مأساة خفية؛ تقارير الأمم المتحدة، إحصاءات منظمة الصحة العالمية، وصور الأطفال الجوعى تغمر وسائل التواصل الاجتماعي. رفض إسرائيل الامتثال هو انتهاك واضح للقانون الدولي، وأفعالها - التجويع، القصف، والتفجير - هي الإبادة الجماعية الأكثر توثيقاً ولكن الأكثر إنكاراً في تاريخ البشرية.

دحض الافتراء: هذا ليس معاداة للسامية

إدانة أفعال إسرائيل ليست هجوماً على اليهودية. بل هي دفاع عنها.

“إذا كان عدوك جائعاً، أعطه خبزاً ليأكل، وإذا كان عطشاً، أعطه ماءً ليشرب.”
الأمثال 22-25:21

الحصار الشامل المفروض على غزة، أولاً في أكتوبر 2023 والآن منذ مارس 2025، ليس فقط انتهاكاً للقانون الدولي، بل هو أيضاً انتهاكاً للهاخا.

“من يدمر نفساً واحدة يعتبر كمن دمر عالمًا بأكمله.”
السندرين 4:5

اليهودية تقدر الحياة البشرية فوق كل شيء بيكواخ نيفيش لأن كل إنسان خُلق بتسيلم إلهيم - على صورة الله. تربة غزة مشبعة بدماء 58,765 إنساناً وهي تصرخ إلى السماء مثل دم هايبيل ذات مرة:

“ماذا فعلت؟ صوت دم أخيك يصرخ إلي من الأرض.”

التكوين 4:10

دمرت سياسات وأفعال إسرائيل: - 83% من جميع النباتات - 70% من الأراضي الزراعية بما في ذلك الحقول والبساتين - 45% من الدفيئات الزراعية - 47% من آبار المياه الجوفية - 65% من خزانات المياه - جميع مرافق معالجة مياه الصرف الصحي في غزة. مرة أخرى، هذا انتهاك لكل من القانون الدولي والهاالاخا.

“عندما تحاصر مدينة... لا تدمر أشجارها... هل الأشجار بشر، حتى تحاصرها؟”

التثنية 20:19

إسرائيل ليست دولة يهودية وليست دولة اليهود. إنها عبادة زارة لوضع الدولة وغزو الأرض فوق وصاياها. إنها شيلول هاشيم لاستدعاء اسمه لتبرير جرائم الحرب وقتل الأبرياء.

الواجب القانوني والأخلاقي: أوقفوا الإبادة الجماعية

على عكس ما حدث قبل 80 عامًا، لا يمكن للعالم هذه المرة أن يدعي أنه لم يكن يعلم. وجدت محكمة العدل الدولية أنه من المعقول في أمرها بالتدابير المؤقتة أن بعض أفعال إسرائيل في غزة يمكن أن تصل إلى أعمال محظورة بموجب المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية. خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن أفعال إسرائيل في غزة تشكل جريمة الإبادة الجماعية في ديسمبر 2024. وهناك إجماع الأغلبية بين علماء الإبادة الجماعية الذين يصلون إلى الاستنتاج نفسه. حذرت الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأغذية العالمي وغيرهم مرارًا من أن حصار إسرائيل سيؤدي حتمًا إلى مجاعة من صنع الإنسان والعديد من الأشخاص الذين يموتون من الجوع. ومع ذلك، ظل المجتمع الدولي صامتًا، خائفًا لقسمه “ألا يتكرر أبدًا” وتزاماته بموجب القانون الدولي.

“الإبادة الجماعية لا تعني بالضرورة التدمير الفوري لأمة... بل تهدف إلى الدلالة على خطة منسقة... تهدف

إلى تدمير الأسس الأساسية لحياة الجماعات الوطنية.”

رافائيل ليمكين، حكم المحور في أوروبا المحتلة (1944)

تبرر إسرائيل أفعالها باسم الأمن. لكن لا عقيدة تبرر تجويع الأطفال، قصف المستشفيات، أو تدمير أنظمة المياه وإجبار المدنيين على شرب مياه الصرف الصحي. هذه ليست أعمال دفاع. إنها جرائم ضد الإنسانية. تؤكد التدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية وجود “مخاطر جسيمة للإبادة الجماعية” - عتبة تم وضعها في قضية البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود عام 2007، والتي تلزم جميع الدول بالتصرف فورًا عندما يكون هذا الخطر واضحًا.

“الالتزام بمنع الإبادة الجماعية، لذلك، يتطلب من الدول اتخاذ التدابير بمجرد أن يعلموا، أو كان يجب أن

يعلموا عادة، بالمخاطر الجسيمة التي قد ترتكب بها أعمال الإبادة الجماعية.”

حكم محكمة العدل الدولية في قضية البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود

أكدت منظمة الصحة العالمية (WHO) أن ما لا يقل عن 57 طفلاً توفوا بسبب سوء التغذية منذ مارس 2025 - وهو رقم على الأرجح أقل من الواقع بسبب انهيار أنظمة الإبلاغ. إذا كان هؤلاء أطفالاً غربيين يموتون، لكان الغضب العالمي قد اندلع. بدلاً من ذلك، يتم تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، ويتم التغاضي عن معاناتهم. إن فشل العالم في فرض تدابير محكمة العدل الدولية هو حكم بالإعدام على شعب غزة.

الخلاصة: حكم التاريخ الدامغ

تشكل أفعال إسرائيل في غزة هولودومور ثانٍ - إبادة جماعية بالتجويع، وباء جوع فرض عمدًا لتدمير شعب. هذا الحرمان المنهجي من الطعام والماء والمساعدات الطبية هو انتهاك صارخ للقانون الدولي. إنه يحقق الفعل المادي للإبادة الجماعية: تنفيذ الموت الجماعي. إن تحدي إسرائيل الصارخ لتدابير محكمة العدل الدولية المؤقتة لعام 2024 يؤكد النية الإجرامية - النية للإفناء - بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.

إن وعد "ألا يتكرر أبدًا" فارغ إذا لم ينطبق القانون الدولي على إسرائيل. حقوق الإنسان لا تعني شيئًا إذا لم تمتد إلى الفلسطينيين.

إن تقاعس حكوماتنا جعلنا شهودًا على ما سيُذكر كأعظم جريمة في القرن الحادي والعشرين.

سيكون هناك حساب قانوني وأخلاقي - من ذلك، لا شك. السؤال الوحيد هو متى. وما إذا كان سيأتي في الوقت المناسب لإنقاذ الأرواح، أم فقط للحداد عليها. سيظل بقية هذا القرن مسكونًا بهذا التأخير، بهذا الفشل، بالسؤال: لماذا سمحنا لهذا أن يحدث؟

الصمت هو التواطؤ. ولن يكون التاريخ رحيماً بمن ظلوا صامتين في مواجهة الإبادة الجماعية.